Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتتميز هذه الفترة بأن الصحابة قد صانوا هذا التراث من التحريف، حتى أصبحت لدى الصحابة قوانين للرواية تكفل حفظ الحديث وصيانته، وتتمثل هذه القوانين فى أنهم كانوا يتثبّتون من الرواية عند أخذها وعند أدائها.

ومن أمثلة هذا التثبت ما أورده صاحب كتاب "منهج النقد فى علوم الحديث"... "كان أبو بكر الصديق أول من احتاط فى قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدّة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن ترث، فقال: ما أجد لك فى كتاب الله شيئًا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس؛ فقام المغيرة فقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس؛ فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفذه أبو بكر رضى الله عنه"[1].

وهكذا نرى مسلك الصحابة فى تحرّى الحديث، والتثبت منه كما أنهم كانوا ينقدون نصوص الحديث بعرضها على قواعد الدين، ومدى موافقتها لمبادئ التشريع فإذا ظهر خلاف فى الرواية ردّوها، وتركوا العمل بها.

مثال ذلك ما أورده "فتح البارى" عن قصة "فاطمة بنت قيس"، حينما طلقها زوجها ثلاثًا، وطلب بأن يُدفع لها تمرًا وشعيرًا؛ فاستقلت ذلك وشكت إلى النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال لها : ليس لك سكنى ولا نفقة، ... وكما أخرج مسلم من طريق أبى إسحاق "كنت مع الأسود ابن يزيد فى المسجد؛ فحدّث الشعبى بحديث "فاطمة بنت قيس" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة؛ فأخذ "الأسود" كفًا من حصى، فحصبه به، وقال : ويلك تُحدّث بهذا ؟، قال عمر : لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت.

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٥٢، ٥٣.